منبر المرأة الليبية من أجل السلام
Libyan Women's Platform For Peace

منبر المرأة الليبية من أجل السلام

وثيقة الحقوق الدستورية للمرأة الليبية

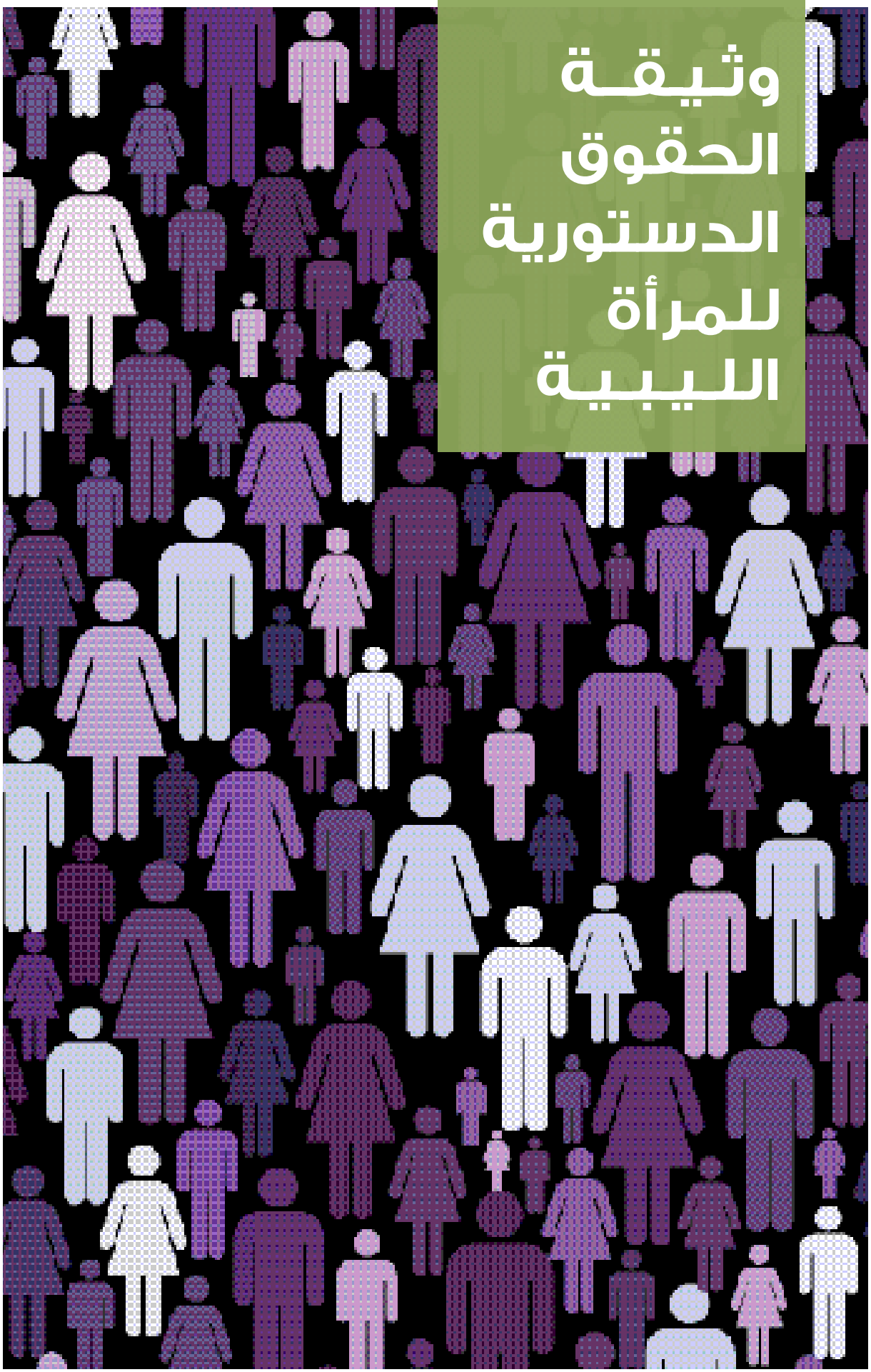

منبر المرأة الليبية من أجل السلام

Libyan Women's Platform For Peace

ⵎⵓⵏⴱⴰⵔ ⵏ ⵜⵎⵔⵉⴳⵜ ⵜⵎⵣⵓⵔⵉⵜ ⵙ ⵜⵎⵣⵣⵓⵖⵜ

❖ ❖ ❖

منبر المرأة الليبية من أجل السلام،

حركة من منظمات وقيادات نسائية تهدف إلى

تحقيق الحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية

للمرأة الليبية وتعزيز حقوق المواطنة.

تأسس في السابع من أكتوبر 2011م.

www.lwpp.org

المقدمة

على الرغم من أن المرأة الليبية جزء لا يتجزأ من المجتمع، وعلى الرغم من أنها كانت في طليعة ثورة 17 فبراير، فإن من بين مآسي الفترة الانتقالية أن حقوقها الأساسية قد تقلت ضربة قاسية؛ وقد شمل ذلك تلك الجرائم غير المسبوقة التي ارتكبت في حقها والعنف الرهيب الذي مورس عليها، بقصد تخويفها واستبعادها من المشاركة الفعالة في المجتمع الليبي. والحال كذلك، فإنه بغية عكس هذا المسار الخطير، فمن الضروري أن يتم تحديد حقوق المرأة تحديدا جليا لا لبس فيه وأن يتم النص عليها في الدستور الليبي الذي هو قانون البلاد الرئيسي والأساس الذي تقوم عليه عملية بناء الدولة الليبية، ولعل ذلك يتيح للمرأة الليبية قاعدة مشروعة تستند إليها وهي تكافح من أجل العدالة الاجتماعية والمساواة. إن وثيقة الحقوق الدستورية للمرأة الليبية الماثل يمثل رؤية نشطاء ينتمون للمجتمع المدني الليبي يعبرون عن مختلف ألوان الطيف الفكري، مع نخبة من الحقوقيين و خبراء قانونيين وأكاديمين وعلماء.

إن وثيقة الحقوق الدستورية للمرأة الليبية الماثلة هي ثمرة تعاون مجموعة من المواطنين والمواطنات الليبيين الحريصين على مستقبل وطنهم ومستقبل الأجيال القادمة. وقد حرص واضعوا الوثيقة على استلهام مبادئ المساواة بين بني البشر المتجذرة في الشريعة الإسلامية، وعلى الاستئناس بما ينسجم مع ثوابت ومبادىء شريعتنا السمحة من المعايير الأممية المتفق عليها عالميا.

ويحث واضعوا هذه الوثيقة السادة الأجلاء أعضاء الهيئة التأسيسية لصياغة الدستور إلى النظر بعناية في مواد هذه الوثيقة والاستفادة منها والاستهداء بها في مداولاتهم حول حقوق المرأة في صياغة مسودة الدستور النهائية.

وكلنا ثقة أن السادة الأجلاء أعضاء الهيئة التأسيسية مدركين جلال قدر المهمة الملقاة على عاتقهم وأثرها في تحديد مستقبل الشعب الليبي بكليته وكذا مستقبل نسائه.

هذا وإننا نؤمن واثقين أن خروج ليبيا من أزمتها وبناء المجتمع الليبي المعاصر المزدهر يعتمد على تبني مبدأ تساوي جميع المواطنين فيما يتصل بالحقوق المدنية والمسؤوليات تبنيا لا لبس فيه.

❖ ❖ ❖

«من الضروري أن يتم تحديد حقوق المرأة تحديدا جليا لا لبس فيه وأن يتم النص عليها في الدستور الليبي.»

الحقوق المدنية

المواطنة

المواطنة وما ينبثق عنها من مزايا حق أساسي مكفول لجميع أبناء وبنات المجتمع الليبي على قدم المساواة.
تنظم التشريعات الوطنية اكتساب المواطنة وفقدها واستعادتها.
ويحق لكل ليبي وليبية أن يكتسب جنسية أخرى.

المساواة

أولا: الناس سواسية في الكرامة الإنسانية وهم متساوون في الحقوق العامة والواجبات العامة.

ثانيا: يُعد الرق بجميع أشكاله والإتجار بالبشر جريمة يعاقب عليها قانونا بأشد العقوبات.

ثالثا: تحظر الدولة جميع أشكال التمييز بما في ذلك التمييز على أساس الجنس أو العرق أو اللون أو الانتماء الجهوي أو القبلي أو الإطار الثقافي أو اللغة أو الدين أو الرأي أو الارتباط السياسي أو الحالة الاقتصادية والاجتماعية أو مستوى التعليم أو العجز أو السن أو الحمل، أو على أي أساس آخر من أسس التمييز الأخرى التي تؤدي إلى تعطيل أو عرقلة الاعتراف بمبدأ المساواة أو التمتع به أو ممارسته، أو تستتبع ذلك.

رابعا: تلتزم الدولة بالسعي لمحو جميع العادات وأشكال المنع والممارسات الموروثة التي تعيق حرية المرأة وكرامتها والمساواة التي تتمتع بها في المجتمع أو تضر بها أو تحط من قدرها.

خامسا: تلتزم الدولة بصون الحق في الخصوصية بجميع أبعاده وتحميه. ويشمل ذلك حياة الأفراد والعائلات. كما تحظر انتهاك الخصوصية.

سادسا: تلتزم الدولة بضمان تمتع المرأة بحق التنقل والسفر بحرية وأمان.

سابعا: تعد حقوق المرأة بما في ذلك الحقوق المكتسبة حديثا التي تكرس تمتعها بالمساواة والرفاه والمشاركة الفعالة في جميع جوانب المجتمع من الحقوق التي لا تملك الدولة الرجوع عنها والتي تسعى لصونها دوما.

الحق في الأمن والسلم

أولا: تلتزم الدولة بضمان وحماية حق المرأة في أن تحيا بسلامٍ حياةً كريمة آمنة.

ثانيا: تسن الدولة من القوانين ما يقرر أن جميع أوجه العنف ضد المرأة جريمة يعاقب عليها القانون بما في ذلك العنف المنزلي والإساءة الجنسية.

ثالثا: تجرم الدولة كل أشكال التحرش والإكراه الجنسي في المدارس والعمل والأماكن العامة.

رابعا: تحمي الدولة ضحايا العنف والاعتداء الجنسي وتوفر الرعاية لهن. وتشمل تلك الرعاية توفير العلاج الطبي والنفسي وتوفير المأوى وغير ذلك من التدابير اللازمة لمساعدة الضحية خلال رحلة الاستشفاء والتعافي والعودة للاندماج في المجتمع. كما تشمل تلك الرعاية السعي لتخليص الضحية من آثار المشاعر السلبية الناجمة عن الاعتداء الذي لحق بها بما في ذلك الشعور بالعار. كما تشمل مساعدة الضحية في مواجهة نبذ بعض المحيطين وبعض دوائر المجتمع لها.

خامسا: يعد الاغتصاب خلال النزاعات المسلحة شكلا من أشكال العدوان المُجرم إنسانيا ودوليا لاسيما وفق مواثيق الأمم المتحدة.

أ) لذلك فإن ضحايا العنف الجنسي والاغتصاب خلال النزاعات المسلحة ضحايا حرب. وبالإضافة إلى استحقاقهن الرجوع قانونا لاستيفاء ما يجبر الضرر الذي لحق بهن، فإنهن يستحققن تعويضا ماديا ملائما من قبل الدولة.

ب) تلتزم الدولة بأن توفر المأوى المناسب والرعاية الملائمة والتعويض المناسب للمتضررات من النزاعات المسلحة لاسيما من يجبرن على الهجرة واللجوء والنزوح النساء.

سادسا: تلتزم الدولة بتوفير الرعاية الانسانية الكاملة لجميع النساء المعتقلات والسجينات، كما تلتزم الدولة بأن تحظى أولئك النسوة بمحاكمة عادلة.

■ ■ ■

«المواطنة وما ينبثق عنها من مزايا حق أساسي مكفول لجميع أبناء وبنات المجتمع الليبي على قدم المساواة.»

الحق في الزواج وتكوين الأسرة

أولا: الزواج أمر إنساني فطري على الدولة أن تصون حق كل فرد فيه. الأسرة بنيان إنساني فطري وركن المجتمع الركين. كما تلتزم الدولة بتشجيع أبناء المجتمع إناثا وذكرانا على تأسيس أسرة وفقا لأحكام الشريعة.

ثانيا: تلتزم الدولة بأن تشمل الأسرة بالحماية والرعاية لاسيما الأمهات والأطفال والمراهقين والمسنات. وضمن إطار حمايتها ورعايتها للأسرة، تلتزم الدولة بتخصيص معونة مالية مناسبة للأيتام، وللمطلقات، وللأرامل وللحاضنات، وللمعيلات، وكذلك المعونة المالية للأسر التي تعاني الفاقة، وللأسر التي من أعضائها من هو ذو حاجة خاصة أو إعاقة، أو من هو من ضحايا النزاعات المسلحة.

ثالثا: للزوجين حقوق وواجبات متساوية على المستوى العام لاسيما على المستوى الاجتماعي والسياسي.

رابعا: تلتزم الدولة بضمان حق كل إمرأة في اختيار الزوج الذي أعطتها إياه الشريعة الإسلامية، وتسن من القوانين ما يقرر أن الزواج بالإكراه وزواج الأطفال جريمة يعاقب القانون مرتكبها.

خامسا: تلتزم الدولة بحماية الإناث من جميع أوجه الإضرار بهن بما في ذلك العَضل، والتعليق، وإخراجهن من بيوتهن، وإعاقة زواجهن، كل ذلك وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية. وتتخذ الدولة السياسات العامة التي ترفع من مستوى وعي المجتمع بحرمة كل ذلك شرعا، والتي تكافح أوجه الخلل المؤدية لذلك، بما في ذلك السياسات الثقافية والتعليمية والاجتماعية. كما تسن الدولة من القوانين ما يُمَكن من إنهاء حالة العضل والتعليق والإخراج وإعاقة الزواج على جناح السرعة، وما يقرر حق المرأة في الرجوع بالتعويض الجابر للضرر على من تسبب لها بأي من ذلك.

سادسا: تلتزم الدولة بضمان حماية حق المرأة في الحصول على الطلاق وفي التطليق من قبل القضاء بناء على دعوى الخلع وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية.

سابعا: يحق لكل ليبي وليبية الزواج من أجنبي. وتنظم القوانين ذات الصلة إجراءات الزواج بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

ثامنا: تتمتع النساء الأجنبيات المتزوجات من ليبيين والأجانب المتزوجون من ليبيات بوضع قانوني يشمل الإقامة والحق في العمل وتحدد العناصر

الأخرى لذلك الوضع القوانين ذات الصلة.

تاسعا: يتمتع الأطفال المولودون لأب ليبي أو لأم ليبية بالجنسية الليبية وحقوق المواطنة الكاملة منذ الولادة.

عاشرا: تلتزم الدولة بتوفير الأمن والسلامة العامة والرفاهية بما في ذلك تأمين المسكن لكل من الأمهات والمطلقات والحاضنات والمعيلات والأطفال والمراهقين وذوي الاحتياجات الخاصة والمسنين والمعوزين .

حادي عشر: تلتزم الدولة بتخصيص نسبة مئوية من الموزانة العامة لتقديم المساعدة المالية للأمهات والأطفال من ذوي الحاجة والمطلقات والحاضنات والمعيلات والأرامل والمسنات.

❖ ❖ ❖

الحقوق الاجتماعية والثقافية والاقتصادية

الحق في التعليم

أولا: التعليم حق أساسي من حقوق الإنسان وواجب اجتماعي. وتلتزم الدولة بتوفير التعليم المجاني للجميع.

ثانيا: توفير التعليم وظيفة إلزامية على كاهل الدولة تخدم واحدة من المصالح العليا للمجتمع وتلبي واحدة من تطلعاته السامية.

ثالثا: تلتزم الدولة بأن يكون التعليم الرسمي ذا جودة عالية وأن يكون مبنيا على أسس رشيدة تسهم في بناء شخصية متكاملة منسجمة مع عالمها وعصرها، وأن يسهم في إنماء القدرة الإبداعية ويستلهم التنوع الإنساني، وأن يسهم في التنشئة الاجتماعية السليمة التي تفضي إلى الحفاظ على الهوية الوطنية الليبية ومُثلها العليا.

رابعا: تلتزم الدولة بأن تسعى لإحاطة أبناء وبنات المجتمع علما بمبادئ الدستور بما في ذلك حقوقهم الأساسية والمسؤوليات كمواطنين.

■ ■ ■

«تلتزم الدولة بحماية الإناث من جميع أوجه الإضرار بهن ... بما في ذلك العَضل، والتعليق، وإخراجهن من بيوتهن، وإعاقة زواجهن.»

الحق في الضمان الاجتماعي والتأمينات الاجتماعية

أولا: تُولي الدولة عناية ورعاية معنوية ومادية خاصة لكل من يعاني حالة من حالات الضعف الإنساني لاسيما كبار السن والأطفال والمراهقين والنساء الحوامل والمسنين والمعوقين والمعتقلين والمرضى لاسيما أصحاب الأمراض المستعصية والأمراض التي تتطلب عناية خاصة أو فائقة.

كما تولي الدولة عناية مادية ومعنوية لجميع الأشخاص المعرضين للأخطار وضحايا العنف المنزلي والعنف والعدوان الجنسي من الأطفال والكبار، وضحايا الكوارث الطبيعية والكوارث التي حصلت نتيجة الخطأ البشري، والنزاعات المسلحة وغير ذلك من الأخطار.

ثانيا: على الدولة أيضا تسهيل رعاية وتأهيل المعوقين ودمجهم في المجتمع ليحيوا حياة كريمة لا تمييز فيها ولا استغلال.

ثالثا: تتكفل الدولة بحماية الأمومة والطفولة وبتوفير الرعاية الصحية وفرص العمل والسكن والضمان الاجتماعي، وأن توفر المساعدة للمطلقات والحاضنات والمعيلات، ومن تأخرن في الزواج وتقدم بهن العمر، والمعوزات، وعلى أن تراعي الدولة المساواة التامة خلال قيامها بذلك وعدم التمييز.

رابعا: من حق جميع الليبيين والليبيات الحصول على الضمان الاجتماعي من الدولة. ويغطي نظام الضمان الأمور التالية:

1 ـ الرعاية المرضية وجبر الأضرار الناتجة عن الكوارث بما في ذلك الكوارث الطبيعية وتلك الناتجة عن خطأ بشري.

2 ـ إجازة الأمومة والأبوة المدفوعة الأجر لرعاية يتيم أو طفل أو والد أو زوج يحتاج عناية خاصة.

3 ـ الحماية من المخاطر المهنية وغير ذلك من مخاطر العمل.

4 ـ تعويضات العمل عن الإصابات أو العجز المفضي إلى العجز عن العمل.

5 ـ إعانات البطالة والتعويضات في حالة خسارة العمل.

6 ـ معاش التقاعد وفقا للقانون ومبادئ المساواة والعدالة.

7 ـ حق النساء العاملات في تربية أبنائهن ورعايتهن وتذليل جميع الصعاب التي تحول دون ذلك بما في ذلك توفير خدمات رعاية الأطفال على نفقة الدولة.

8 ـ الرعاية الطبية والحماية وجميع الخدمات التي تلبي صالح الأم والجنين أثناء الحمل والرضيع بعد الولادة.

9 ـ كما تمنح الدولة مزايا خاصة للأمهات والمتأخرات في الزواج وربات البيوت المعوزات.

وعلى الدولة أن توفر المعونة الاجتماعية لأي مواطن معوز بغض النظر عن التسجيل في نظام الرعاية الاجتماعية.

■ ■ ■

الحق في العمل والأجر العادل

أولا: تعرف الدولة «العمل» بأنه ذلك النشاط الاقتصادي الذي يتمخض عن إنتاج وثروة ويصب في صالح المجتمع ويضيف قيمة للمجتمع بشكل عام.

ثانيا: يجب على الدولة دعم حق الفرد في البحث عن عمل وتقديم دعم مادي لدمج الفرد في القوى العاملة المهنية أو العمالية.

ثالثا: يحظر عمل الأحداث نهائيا. وتحميهم الدولة من أي استغلال.

رابعا: تلتزم الدولة بتحقيق مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص بين الجميع بما في ذلك بين الرجال والنساء فيما يتصل بحق العمل وممارسته، بالإضافة إلى التزامها بسداد مردود مالي متساو عن العمل الواحد.

خامسا: تُحظر جميع أشكال التمييز في العمل بما في ذلك التمييز بسبب الجنس أو السن أو الحالة الاجتماعية أو بسبب يتعلق بحضانة الأبناء أو الانتماء السياسي والأيدولوجي أو العرق أو أية أسباب أخرى.

سادسا: تتخذ الدولة التدابير اللازمة لضمان أن تكون ظروف العمل الخاصة بالعاملين من النساء والرجال من جميع الشرائح ظروفا إنسانية ومرتكزة على قاعدة من الإنصاف.

على الدولة أن تتخذ من السياسات والتدابير وتسن من القوانين ما يسهم في رفع بعض أعباء الأمومة عن كاهل النساء العاملات. ويشمل ذلك تقديم الرعاية المادية بما في ذلك توفير خدمات رعاية الأطفال المجانية.

«تلتزم الدولة بتحقيق مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص بين الجميع بما في ذلك بين الرجال والنساء فيما يتصل بحق العمل وممارسته.»

سابعا: تلتزم الدولة بأن يتم إسناد الوظائف العمومية وفق معايير منصفة أبرزها الكفاءة والاستحقاق.

وتؤكد الدولة أن العمل المنزلي عمل بكل ما في الكلمة من معنى، وهو نشاط اقتصادي يضيف قيمة للمجتمع ويحقق عائدا ويسهم في تحقيق الرفاه الاجتماعي، وتستحق ربات البيوت ضمانا اجتماعيا حسب القانون.

■ ■ ■

الحق في الملكية والميراث

أولا: تتمتع المرأة ــ بحسبانها من الناس ــ بحق الملكية كاملا. وترتكز حقوق ملكيتها على قاعدة المساواة وعلى صفتها كمواطنة. وللمرأة جميع الحقوق المتصلة بالملكية كالبيع والشراء والوراثة وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية.

ثانيا: تلتزم الدولة بحماية حق المرأة في الميراث وحقوق الملكية لاسيما من محاولات الغير بما في ذلك الأقارب لمنع أو عرقلة أو تشويه أو استغلال أو تبديل أي من تلك الحقوق أو التلاعب فيها بأي شكل من الأشكال على نحو يؤدي إلى انتهاك هذه الحقوق والعمل بمقتضاها.

ثالثا: يجب على الدولة حماية حق المرأة في ممارسة أي عمل مالي مشروع بما في ذلك التجارة والاستثمار والأنشطة الاقتصادية الأخرى حماية تشمل على وجه الخصوص ضمان تلك الممارسة على أرض الواقع دون تمييز على أي أساس من أسس التمييز بما في ذلك التمييز على أساس الجنس.

رابعا: تلتزم الدولة بأن توفر للنساء الخدمات القانونية اللازمة والدعم اللازم لمكافحة أي انتهاكات مستشرفة أو محتملة لحقوق الملكية والميراث وما ينبثق عنها، وأن يكون ذلك على نفقة الدولة.

❖ ❖ ❖

حقوق الطفل

في هذه المادة، يشمل مصطلح "الأطفال" كل شخص يقل عمره عن 18 عاما.

تلتزم الدولة بحماية حقوق الأطفال، على أن تشمل تلك الحماية ضمان تمتع كل طفل بما يلي:

أولا: اسم قانوني.

ثانيا: الجنسية الليبية منذ الولادة.

ثالثا: الرعاية الإنسانية المعنوية والمادية، وهو ما يشمل ضمان تمتع الطفل بالرعاية الأسرية. أما في حالة غياب الأسرة، فتوفر رعاية بديلة ملائمة.

رابعا: التغذية السليمة والمأوى والرعاية الصحية والاجتماعية.

خامسا: الحماية من أي إساءة، بما في ذلك سوء المعاملة والإهمال أو الاستغلال أو الإذلال من قبل الغير، وذلك على أن تولي الدولة عناية خاصة لإزالة صور الإساءة الموجهة للأطفال الذين يتم استغلالهم في العمل أو أي نشاط آخر غير قانوني أو غير أخلاقية، وعلى أن يكون ذلك مصاحبا لإزالة إطار الاستغلال غير المشروع نفسه.

سادسا: الحماية من الإكراه على أداء عمل غير مناسب أو ينطوي على القيام بمهام تتجاوز استطاعتهم.

سابعا: تعزيز نموهم البدني وصحتهم العقلية ونضجهم الأخلاقي والاجتماعي، وتعلمهم، وبالجملة في تحصلهم على ما يصب في صالحهم العام، مع حمايتهم مما يهدد أيا مما سبق.

ثامنا: المشورة والخدمات القانونية المقدمة على نفقة الدولة فيما يتعلق بالإجراءات القانونية التي يكون الطفل طرفا فيها.

تاسعا: منع مشاركتهم أو تورطهم في أي نزاع مسلح والسعي للحيلولة دون ذلك.

❖ ❖ ❖

«تلتزم الدولة بحماية حق المرأة في الميراث وحقوق الملكية لاسيما من محاولات الغير لمنع أو عرقلة ... أي من تلك الحقوق بأي شكل من الأشكال.»

الحقوق السياسية

أولا: لكل امرأة التمتع بجميع الحقوق المدنية والسياسية بما في ذلك الأهلية للتصويت والسعي لشغل المناصب العامة من خلال الانتخاب أو بالتعيين شرط بلوغ سن الرشد القانونية.

ثانيا: تُنشأ هيئة تسمى «المجلس الأعلى للمرأة» تُعنى بالإسهام في صون حقوق المرأة الواردة في الدستور والاتفاقات الدولية التي انضمت لها الدولة ووضعها موضع التنفيذ، ويشمل ذلك صياغة وتعميم وتطبيق ورصد وتقييم السياسات العامة المتعلقة بقضايا المرأة.

ثالثا: تخصص حصة بنسبة لا تقل عن 30% للمرأة في جميع أطر التمثيل السياسي بما في ذلك البرلمان والمجالس البلدية.

رابعا: تلتزم الدولة بضمان تشجيع مشاركة ممثلات العمل النسوي والشخصيات النسائية العامة وإسهامهن مع حمايتهن من التهديد والإكراه والترويع والنبذ من قبل الغير.

خامسا: تلتزم الدولة بأن يرتكز التعيين في المناصب العامة على قاعدة من الإنصاف والشفافية، وأن يتم وفق معيار الكفاءة، وبقطع النظر عما إذا كان المتقدم ذكرا أم أنثى.

سادسا: يجب على الدولة ضمان التمثيل العادل للمرأة في المؤسسات المملوكة للدولة أو تتبع الحكومة والكيانات داخل ليبيا وخارجها.

سابعا: يجب على الدولة ضمان تمثيل المرأة بشكل فعال في جميع محادثات السلام وفقا لقرار مجلس الأمن رقم 1325 عام 1881، عام 1882م.

those meetings, activists, legal experts, judges, and scholars worked on prioritizing women's rights, gender equality and social justice. In November 2014 LWPP organized, in partnership with the US Institute for Peace (USIP), a workshop with Libyan women civil society leaders, youth activists, judges, legal experts, scholars, members of the Constitutional Drafting Committee, religious leaders in the League of Libyan 'Ulama, and the Dean of Graduate Studies at Al-Azhar University. In the seminar they looked at this topic from both the viewpoint of Islamic Law and from international laws and conventions, and searched for ways to reconcile these two important references. These efforts led to a Charter for Libyan Women's Constitutional Rights. The goal was to prioritize women's rights and concerns.

☾★ The LWPP also produced the Crisis Response Strategy to Achieve Stabilization in Libya. Libyans of diverse backgrounds formulated the strategy at a meeting on February 17–18, 2015, organized by LWPP in partnership with Women's International League For Peace & Freedom (WILPF), on the fourth anniversary of the Libyan Revolution, in light of the failure of the international community and the absence of key stakeholders from United Nations–led peace talks. With terrorism threatening to engulf the country one city at a time and the humanitarian deterioration reaching frightening levels, LWPP holds that all parties to the conflict must fully recognize the need to put an end to political fragmentation. LWPP also believes that though there is a need for a political solution based on a national unity government, Libyans also need a coherent and comprehensive integrated strategy.

☾★ On Human Rights Day, December 11th, 2014, LWPP in partnership with Karama & Equality Now launched Justice for Salwa Is Justice For All campaign. Militias assassinated the women human rights activists and leaders Salwa Bugaighis and Fareha al Barqawi in June and July 2014, respectively, because they called for a peaceful transition of power. Two months later a young male activist, Tawfiq Bin Saud, a member of the LWPP-affiliated organization Bokra, and his friend Sami Al-Kawafi were assassinated in Benghazi. In Tripoli militias are publicly calling the opposition "traitors" and claiming that they will assassinate and persecute opposition members. According to activists monitoring the death toll from outside the country, at least thirty-five prominent civil society figures have been killed in 2015. Rebel militias have enforced their own systems of justice following the collapse of the judiciary during Libya's 2011 revolution. While kidnapping is commonplace, armed gangs are assassinating civil activists as part of a greater violence campaign.

☾★ LWPP & partners expressed alarm regarding the conflict and war crimes in post revolution Libya, which challenge women's meaningful exercise of their human rights, women's engagement in the transition, and advancement of gender equality in the country. They held that most significant obstacle to women's full human rights and political participation is the unchecked militarization and violent extremism plaguing Libya today. LWPP & partners also held the state and the international community accountable in the failure to enact arms control; disarm, demobilize, rehabilitate, and reintegrate militias; and combat the rampant impunity for violent crimes. LWPP & partners strongly believe that as long as this continues, women and men cannot exercise their human rights and reestablish the rule of law.

☾★ On the International Day of Human Rights 2015, LWPP produced the documentary film Justice For Salwa Is Justice For All. The film was supported by Karama as part of the UN Women Gender Fund. The film was screened in Benghazi and several countries around the world. The Film argues that for the urgency to end impunity of warlords. The film also calls for the the protection of civil society members and human rights defenders to allow their safe participation in peace, reconciliation, and political processes.

☾★ From 2015 throughout 2016 LWPP with the support of Hivos, launched a program on Sustainable Peace. The program began with monitoring the UN led peace process, which included members of LWPP. After a close monitoring process, LWPP concluded through a policy paper that more than just a seize of fire and power sharing is needed in order to ensure a long-term, sustainable peace. In addition to important issues such as security arrangements, economic recovery and a broad reconciliation process, widespread impunity, the need for transitional justice, a clear proper plan of DDR must also be addressed. In a word, Libya needs to pursue an inclusive positive peace over exclusionary negative peace.

☾★ LWPP is still engaged in building a Vision of Sustainable Peace in Libya through a qualitative research on nation building and social capital which will be soon published.

Milestones of the Libyan Women's Platform for Peace

The Libyan Women's Platform for Peace (LWPP) was launched on the 7th of October 2011 by over thirty-five Libyan women from different cities and backgrounds, to ensure that women remain a vital part of post-Gaddafi Libya. The Platform has a particular emphasis on inclusive transitions, women's rights, youth leadership, advancement and security, as related to women's political and economic participation, constitutional reform, and education. It has since grown to a network of over a hundred organisations and persons.

The LWPP has experience in constituency building and mobilisation, network facilitation and management, as well as successful advocacy and lobby activities in the fields of women's political leadership and participation. The LWPP has also been involved in the new constitution drafting process, efforts regarding the electio

"From 2013 till the end of 2014, LWPP started a series of roundtable events to discuss the inclusion of women's rights in the constitution … these led to a Charter for Libyan Women's Constitutional Rights.

☾★ In December 2011 the National Transitional Council drafted a controversial election law that was criticized for its exclusivist patriarchal tribal mind-set. The LWPP joined with other organizations to protest the election law. We also identified legal experts sensitive to gender matters and asked them to form an independent committee that would produce a more inclusive electoral law. To guarantee equal representation of women and men, the committee proposed an electoral law based on "zipper lists," or political party election lists that alternate vertically and horizontally between male and female candidates. This initiative was adopted and was very successful: 624 women registered as candidates (of 3,700 total), 540 through political parties (encouraged by zipper lists) and 84 as independents. Sixty-two percent of Libyans (40 percent of them women) cast over 1.7 million ballots. Libyan women won 16.5 percent of the positions (thirty-three seats, of which thirty-two were acquired through party lists) in the first elected National Congress in fifty-two years.

☾★ The LWPP, in partnership with the international nongovernmental organization Karama & UN Women, organized in 2013 the Libyan Women's Political Empowerment Program, which aimed to place gender equality and inclusive democracy on the agenda of the transition period in Libya. LWPP, Karama & UN Women worked with civil society groups on making electoral processes fair, redrafting the Constitutional Declaration, effecting community-level reconciliation, overseeing justice and security sector reforms, and ensuring gender-responsive policies. The program emphasized raising awareness of existing laws that protect women and the marginalized and developing a specialized response to gender-based violence.

☾★ From 2013 till the end of 2014, LWPP started a series of roundtable events in order to discuss the inclusion of women's rights in the constitution. During

- The State shall make appointments to public office according to fair, transparent and merit-based criteria regardless of gender.
- The State shall ensure a fair representation of women in state-owned or government controlled institutions and entities inside Libya and abroad.
- The State shall ensure that women are effectively represented in all peace talks in accordance with SCR 1325, 1881, 1882.

❖ ❖ ❖

CONCLUSION

This Charter for Libyan Women's Constitutional Rights is the collaborative effort of Libyan women for Libyan women written in accordance with the principles of human equality rooted in Islamic Sharia law along with universally accepted international standards.

We urge the honorable members of the Constitutional Drafting Assembly to carefully consider its points and utilize it as a guide in their deliberations over the rights of women in the final draft of the Constitution. We hope the Assembly will realize the importance of the task before them not just in determining the future of the Libyan female population, but moreover, the future of the Libyan nation.

It is our sincere belief that the success of Libya's emergence as a civilized, modern, prosperous society rests on the unconditional embrace of the equal civil rights, responsibilities and contributions of all of its citizens, men and women working and achieving together, side by side. May Allah bless and protect Libya.

"As an equal citizen, every woman shall enjoy all political rights, including eligibility to vote and to seek public office through elections or appointment.

g. Protection and promotion of their physical and mental health moral and social development, education and any other interests related to their general well-being from any threats or obstacles.

h. Legal counseling and services at the expense of the State in relation to proceedings to which the child is a party.

Prohibition of and preventing their participation or involvement in any armed conflict.

❖ ❖ ❖

POLITICAL RIGHTS

- As an equal citizen, every woman shall enjoy all political rights, including eligibility to vote and to seek public office through elections or appointment upon reaching the legal age.
- A body called "The Supreme Council for Women" shall be incorporated, and shall seek to contribute to the protection and enforcement of women's rights as stipulated in the Constitution and in the international agreements of which the State is a signatory. This shall include the formulation and inculcation and application of public policies related to women.
- A quota of no less 30% for women shall be implemented in all political institutions, including the parliament and municipal councils.
- Measures shall be taken to ensure and promote the active participation and contributions of female political representatives and figures free from threat, coercion, intimidation and dismissiveness by male peers or other individuals.

• The State shall protect and enforce the right of women to engage in commerce, investment and other economic activities free from gender based discrimination.

• Women shall be provided with legal services and support at the expense of the State to combat any perceived or suspected violations of their property and inheritance rights and their just outcome.

❖ ❖ ❖

THE RIGHTS OF CHILDREN

1. In this Article, the term "Child" shall include every person below the age of 18.

2. The state shall protect the rights of children, including, this protection being inclusive of ensuring that each child enjoys the following:

a. A legal name

b. The Libyan nationality commencing at birth.

c. Humane moral and physical care, including ensuring that the child is receiving proper familial care. In the absence of family, proper alternative care shall be provided.

d. Proper nutrition, shelter, health and social care.

e. Protection from abuse, neglect, exploitation or humiliation by any party. The state shall give priority to lifting the abuse of children within the framework of labor/work or any other illegal or unethical activity, such lifting being concomitant to lifting the unlawful framework itself.

f. Protection from coercion to perform a job that is unsuitable or that entails tasks that are beyond their abilities.

"The legal inheritance and property rights of women shall be protected by the State from any attempts … that results in a breach of these rights.

and adds value to the general community.

- The State shall support the individual right to seek employment and provide material support to integrate the individual into the professional or labor workforce.

- The State shall demonstrate its commitment to the principle of equality by ensuring equal employment opportunities for all men and women in addition to equal compensation for equal jobs.

- Under age labor shall be absolutely prohibited. Children shall be protected by the State from any exploitation.

- All forms of discrimination in employment shall be prohibited including that based on gender, age, marital status, parenthood, political affiliation, national, regional or ethnic origin, ideology or any other grounds.

- The State shall take necessary measures to ensure humane and equitable working conditions and hours for all members of the workforce.

- The State shall work to alleviate the burdens of motherhood on women in the workforce through material support including the provision of free childcare services.

■ ■ ■

The Right to Property and Inheritance

- Women shall have the right to inherit, own, buy, sell and distribute property as individual citizens in accordance with the principles of Sharia law.

- The legal inheritance and property rights of women shall be protected by the State from any attempts by family members or other individuals to deny, impede, misrepresent, manipulate, exploit or alter them in any way that results in a breach of these rights and their lawful implementation.

clude but are not limited to the following:

- Coverage for medical care and the damages to property resulting from natural or man-made disasters or conflict.
- Paid maternity and parental leave from employment to care for an infant, child, parent or spouse in need of special care.
- Protection from occupational hazards and risks to safety and well-being in the workplace.
- Workman's compensation in the case of injury or distability resulting in the inability to perform one's job.
- Unemployment benefits and severance pay in the case of loss of job.
- Guaranteed retirement benefits from the State in accordance with the law and principles of equality and justice.
- The right of women in the workforce to raise and care for their children free of hardship including the provision of childcare services at the expense of the State.
- Medical care, protection and any service deemed necessary to the well-being of mothers and offspring through the duration of pregnancy, time of delivery and the postpartum period.
- The State shall also provide special benefits to single mothers, unmarried women and housewives in need.
- The State shall provide social assistance to any citizen that is needy regardless of registration in the social welfare system.

"The State shall provide moral and material care for every person in a state of human fragility and weakness.

The Right to Work and to Fair Remuneration

- The State defines "work" as being an economic activity that generates productivity, wealth and social well-being

tity and its firm ideals. The State shall seek to inform and facilitate the education of the society on the principles of the Constitution including their fundamental rights and responsibilities as citizens.

■ ■ ■

The Right to Social Security & Social Insurance

- The State shall provide moral and material care for every person in a state of human fragility and weakness with particular emphasis on mothers, pregnant women, children and adolescents, the elderly and the disabled or sick, especially those suffering from serious disability, injury or physical or mental illness requiring special or intensive medical treatment.
- The State shall also provide moral and material care to all victims of domestic violence or abuse and sexual violence or abuse regardless of age or marital status.
- The State shall also provide moral and material care to victims of natural or human-caused disasters, armed conflict and other threats.
- The State shall also facilitate the care and rehabilitation of disabled persons and their integration into society to lead quality lives in dignity free from discrimination and exploitation.
- The State shall provide education, healthcare, employment, housing, social security, and protection of motherhood and childhood, and support for divorced, single mothers, aged unmarried women and the needy.
- The State shall provide these social services to all equally and without discrimination
- All Libyan women shall have the right to obtain social security benefits from the State. These benefits shall in-

enjoy the Libyan nationality and all citizenship rights associated with it commencing at birth.

- The State shall protect and preserve the family unit including motherhood, childhood, adolescence and the elderly.
- The State shall facilitate the general welfare and security of mothers, children, adolescents, the disabled, the elderly and the needy.
- The State shall allocate a percentage of the public budget to provide financial assistance to mothers and children in need, divorcees, single mothers, widows, and elderly.

❖ ❖ ❖

CULTURAL, SOCIAL AND ECONOMIC RIGHTS

The Right to Education

- Education is a fundamental human right and a social duty. The State shall provide free education to all.
- The State shall consider this a mandatory function which serves one of the highest collective interests and aspirations of the society.
- The State shall ensure that the education it provides be of high quality and based on modern universal standards and diverse currents of thought.
- The State shall ensure that the education it provides contributes to the growth of the creative ability of every human being, and to the promotion of the principles of diversity and pluralism.
- The State shall ensure that the education it provides shall contribute to proper socialization that is conducive to the development and preservation of a national Libyan iden-

"The State shall protect females from all kind of abuse including impeding marriage and the denial of dignified divorce.

- Refugees including women and children who are displaced as a result of armed conflict or war shall be provided with proper shelter, care and just compensation from the State for damages suffered.

■ ■ ■

The Right to Marriage and to the Formation of Family

- The family unit is one of the fundamental pillars of society. The State shall ensure the protection of the family unit by providing special care including but not limited to financial assistance for families containing children with special needs or disabilities, families containing victims of armed conflicts, single mothers, widows and orphans.

- Every person shall have the right to marry and to establish a family in accordance with the provisions of Islamic Sharia. Both spouses shall have equal rights and duties on the social and political levels.

- The State shall ensure women's right to choose their husbands. The State shall criminalize forced marriage as well as child marriage.

- The State shall protect females from all kind of abuse including impeding marriage, the denial of dignified divorce, and forcing wives out of the marriage premise.

- The State shall ensure and protect the right of women to divorce & Khala' (the right to divorce herself through a judge) in accordance with the provisions of Islamic Sharia.

- All Libyans shall have the right to marry a non-Libyan, in compliance with the provisions of Islamic Sharia.

- The non-Libyan spouses of Libyan men and women shall be granted legal status by the State including residency.

- Children born of either a Libyan father or mother shall

life of individuals and families. It shall be prohibited to violate privacy as outlined by the law.

- The State shall ensure and protect the right of women to move and travel safely and freely.

- The rights of women including newly acquired rights that promote their equality, well-being and active participation in all aspects of the society shall be irrevocable and enshrined by the State.

■ ■ ■

The Right to Peace & Security

- The State shall ensure and protect the women's right to live in dignity, safety and security.

- The State shall criminalize all forms of violence against women including but not limited to domestic and sexual abuse.

- The State shall criminalize all forms of sexual harassment and coercion in schools, in the workplace and in public venues.

- The State shall protect and provide care for victims of gender based violence and abuse including medical and psychological treatment, shelter and other necessary measures to assist in her recovery and reintegration into society free from stigma and ostracism.

- The State shall provide care and compensation to women who are victims of armed conflict and war.

- Rape during armed conflict shall be considered a crime of war in accordance with the United Nations Resolution 1820. The survivors of rape during armed conflict shall be designated by the State as victims of war and shall be duly entitled to financial reparations from the State in addition to the right to seek additional legal recourse.

"Citizenship and the ensuing benefits are a fundamental right guaranteed to all Libyans on equal grounds.

CIVIL RIGHTS

The Right to Citizenship

- Citizenship and the ensuing benefits are a fundamental right guaranteed to all Libyans on equal grounds.
- National legislation shall regulate the acquisition, loss and restoration of citizenship.
- Every Libyan may acquire another nationality.

■ ■ ■

The Right to Equality

- All people are equal in their right to human dignity, freedom, civil liberties and duties as designated in the constitution.
- Slavery in all its forms including and not limited to human trafficking & exploitation shall be deemed by the State as a criminal act punishable in accordance with the highest extent of the law.
- All forms of discrimination on any grounds shall be prohibited by the State, including discrimination on the basis of gender, race, color, regional, ethnic or tribal origin, culture, language, religion, political views and affiliations, socio- economic status, level of education, disability, age, marital status, pregnancy, or any other ground which breaches, impedes or hinders the recognition, enjoyment, or exercise of equal rights.
- The State shall seek to erase all the inherited social taboos and practices that impede, harm or diminish the freedom, dignity and equality of women in the society.
- The right to privacy in all its dimensions shall be upheld and protected by the State. This shall include the private

INTRODUCTION

Although Libyan women compose half of the population and were at the forefront of the February 17th revolution, among the tragedies of the transition period has been the severe blow to women's rights. This has included previously unparalleled crimes and violence committed against the female population with the intention of intimidating and excluding them from active participation in Libyan society.

To reverse this perilous course, it is imperative that the rights of women are clearly articulated, asserted and enshrined in the new Libyan Constitution. As the highest law of the land and the foundation for rebuilding the Libyan State, it will provide Libyan women with a legitimate platform on which to stand firmly as they struggle for social justice and equality.

The following Charter of Libyan Women's Constitutional Rights represents the collective vision of Libyan female civil society activists from across the ideological spectrum, including legal experts, academics, and religious leaders of what this platform should look like.

❖ ❖ ❖

"It is imperative that the rights of women are clearly articulated, asserted and enshrined in the new Libyan Constitution.

منبر المرأة الليبية من أجل السلام

Libyan Women's Platform For Peace

❖ ❖ ❖

The Libyan Women’s Platform for Peace (LWPP) was launched on the 7th of October 2011. The Platform has a particular emphasis on inclusive transitions, women’s rights, youth leadership, advancement and security, as related to women’s political and economic participation, constitutional reform, and education.

www.lwpp.org

منبر المرأة الليبية من أجل السلام

Libyan Women's Platform for Peace

CHARTER OF LIBYAN WOMEN'S CONSTITUTIONAL RIGHTS